



تأثير الضريبة على أرباح الشركات على نمو الصناعة خارج المحروقات في الجزائر باستخدام

نموذج الانحدار الذاتي VAR للفترة 1992-2018

The Effect of Taxation on Corporate Profits on the Growth of the Nonhydrocarbon Industry in Algeria Using the VAR Model for the Period 1992-2018

فكارشة سفيان

العقون زهرة*

مخبر مقالة وتسيير الموارد البشرية والتنمية المستدامة،

مخبر مقالة وتسيير الموارد البشرية والتنمية المستدامة،

جامعة البليدة 02، الجزائر

جامعة البليدة 02، الجزائر

riadreda@yahoo.fr

ez.laggoun@unv-blida2.dz

تاريخ النشر: 2021/12/16

تاريخ القبول: 2021/10/01

تاريخ الإرسال: 2021/09/18

ملخص:

حاولنا من خلال هذا البحث دراسة تطور الضريبة على أرباح الشركات ومدى تأثيرها على نمو الصناعة خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1992-2018) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR، وذلك من خلال طرح الإشكالية التالية كيف يمكن أن تؤثر الضريبة على أرباح الشركات على القطاع الصناعي في الجزائر؟ حيث توصلنا إلى أن السلسلتين مستقرتين في درجتين مختلفتين وقد اعتمدنا المنهج التحليلي الوصفي من أجل استيعاب الإطار النظري، باستخدام برنامج Eviews9، وتكمن أهمية الموضوع في كون الضريبة على أرباح الشركات دور كبير في تمويل الخزينة العامة وتأثير على النشاط الصناعي في الجزائر مما يؤدي إلى إعادة تأهيل المؤسسات وتطوير الموارد البشرية وهذا ما يؤدي تكثيف الاستثمار وبالتالي ازدهار النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، وفي الأخير توصلنا من خلال الدراسة القياسية أن ليس هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات وليس هناك علاقة سببية بينهما.

الكلمات المفتاحية: ضريبة، صناعة، نموذج شعاع الانحدار الذاتي، نمو اقتصادي، سببية غرينجر.

Abstract:

Through this research we tried to study the evolution of the tax on corporate profits and the extent of its impact on the growth of the non-hydrocarbon industry in Algeria during the period (1992-2018) using the VAR self-regression model, by posing the following problem: How can the tax affect corporate profits on the sector Industrialist in Algeria? So we found that the two strings are stable in two different degrees, and we adopted the descriptive analytical approach in order to comprehend the theoretical framework, using the Eviews9 program, and the importance of the topic lies in the fact that the tax on corporate profits has a major role in financing the public treasury and has an impact on industrial activity in Algeria, which leads to the rehabilitation of institutions and the development of human resources and this is what leads Intensification of investment and consequently the boom of economic growth outside the hydrocarbon sector, and in the end we reached through the standard study that there is no joint complementarity relationship between the variables and there is no causal relationship between them.

Key Words: Tax, Industry, Autoregressive beam model, Economic growth, Granger causality.

JEL Classification: E62 , L16 ,C20.

*مرسل المقال:العقون زهرة (Ez.laggoun@unv-blida2.dz)

المقدمة:

إن للسياسة الجبائية دور هام في النشاط الاقتصادي ، باعتبار أن الضرائب تعتبر من أهم المصادر التمويلية لخزينة الدولة للحصول على الموارد السيادية ، وتستعمل حصيلتها لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ومن خلالها تستطيع الدولة تغطية النفقات العامة .

وتعتبر الضريبة على أرباح الشركات من أهم الضرائب التي تلجأ إليها الدولة للتأثير على أداء النشاط الصناعي والتأثير على سلوك المؤسسات ، لذلك فإن للضريبة على أرباح الشركات أهمية بالغة لما توفره من موارد مالية للخزينة العامة ، والتي تفرض على مجمل الأرباح و المداخل والمحقة من طرف المؤسسات الصناعية الجزائرية منها والأجنبية إذ أنه عند فرض الضريبة على أرباح الشركات على الصناعة يجب الأخذ بعين الاعتبار مدى استفادة الدولة من العائد الاقتصادي والمتمثل في تشجيع أو الحد من بعض الصناعات تبعا لخطة النمو الاقتصادي وفي ظل هذا أصبحت الضريبة على أرباح الشركات أداة هامة لتنسيق السياسات الاقتصادية وتنمية الصناعة من جهة و عقلنة الجباية الخاصة بالمؤسسات الصناعية من جهة أخرى، بالتالي طرح الإشكالية التالية: ما تأثير الضريبة على أرباح الشركات على نمو الصناعة خارج المحروقات في الجزائر؟

فرضيات الدراسة : نلخصها في النقاط الآتية :

● تؤثر الضريبة على أرباح الشركات على الصناعة في الجزائر

● توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الضريبة على أرباح الشركات ونمو الصناعة

منهجية الدراسة : بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده وللإجابة على إشكالية الموضوع إتبعنا المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة والذي يعتمد على جمع المعلومات ودراستها ، بهدف استيعاب الإطار النظري أما في دراسة الحالة فيتم الاعتماد على المنهج القياسي باستخدام برنامج EVIEWS9 الذي يتيح هذا المنهج تحليل وقياس واختبار تأثير الضريبة على أرباح الشركات على نمو الصناعة خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

وللإجابة على إشكالية الدراسة قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث محاور حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية الضريبة على أرباح الشركات ، أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى ماهية الصناعة واستراتيجيات وسياسات تطور القطاع الصناعي في الجزائر ، وفي الأخير تطرقنا في المبحث الثالث إلى دراستنا القياسية في تأثير الضريبة على الأرباح الشركات على نمو القطاع الصناعي خارج المحروقات في الجزائر باستعمال نموذج الانحدار الذاتي VAR

أهمية الدراسة: تتجلى أهمية هذه الدراسة من خلال أهمية الموضوع ففعالية الضريبة على أرباح الشركات تكتسي قدرا كبيرا من الأهمية، في كون الضريبة على أرباح الشركات دور كبير في تمويل الخزينة العامة وتأثير على النشاط الصناعي في الجزائر وتوجيهه لتحسين الصناعة في الجزائر مما يؤدي إلى إعادة تأهيل المؤسسات وتطوير الموارد البشرية وهذا ما يؤدي تكثيف الاستثمار وبالتالي ازدهار النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات .

أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

● التعرف على الضريبة على أرباح الشركات المطبقة على الصناعة في الجزائر

- التعرف على الصناعة في الجزائر ومدى أهميتها في تحقيق النمو الاقتصادي .
- دراسة وتحليل أثار الضريبة على أرباح الشركات في تحقيق نمو وتطور الصناعة في الجزائر خلال الفترة 1992-2018.

I. ماهية الضريبة على أرباح الشركات (IBS):

من أهم الإصلاحات الجبائية في الجزائر لسنة 1991 تم استحداث الضريبة على أرباح الشركات، لتعوض الضريبة السابقة المتمثلة في الضريبة الصناعية والتجارية (BIC)، والهدف منها هو إخضاع كل الأشخاص المعنويين سواء قطاع عام أو خاص لهذه الضريبة، وتطبق كذلك دون التمييز بين المؤسسات الأجنبية والجزائرية.

1. مفهوم الضريبة على أرباح الشركات:

أسست الضريبة على أرباح الشركات بموجب المادة (135) من قانون المالية لسنة 1991 في إطار الإصلاحات الجبائية، حيث نصت على أن "تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة (136) وتسمى هذه الضريبة، الضريبة على أرباح الشركات" (قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2021)، وتحسب هذه الضريبة بتطبيق معدل سنوي ثابت، بعد أن يتم التصريح بالأرباح لدى الإدارة الضريبة (D.G.I, 1994)، مما سبق يمكن إيجاز خصائص هذه الضريبة فيما يلي (بوزيدة، 2007):

- ضريبة وحيدة: أي أنها ضريبة واحدة تفرض على الأشخاص المعنويين.
- ضريبة عامة: وذلك بجمع كل الأرباح و المداخل دون مراعاة طبيعتها.
- ضريبة سنوية: أي أنها تفرض في كل سنة مرة على إجمالي الأرباح.
- ضريبة نسبية: أي أن إجمالي الأرباح تخضع لمعدل واحد.
- ضريبة تصريحية: أي أن المكلف يقوم بتقديم ميزانيته الجبائية قبل الفاتح من أبريل من كل سنة تلي سنة تحقق الربح.

2. مجال تطبيق الضريبة على أرباح الشركات:

تفرض هذه الضريبة على جميع الأرباح المحققة في الجزائر، سواء كانت هذه الأرباح خاصة بالشركات الوطنية أو الأجنبية أو بالشركات العمومية أو الخاصة، وهذا ما نصت عليه المادة 136 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على خضوع الشركات التالية للضريبة على أرباح ويأخذ مجال تطبيق هذه الضريبة الصبغة الإلزامية و الاختيارية و يتضح ذلك كما يلي (مراد، 2004):

1.2. الشركات الخاضعة وجوبا للضريبة على أرباح الشركات: إن نظام فرض الضريبة تطبق وجوبا على حسب الربح الحقيقي مهما كان رقم الأعمال المحقق، وأن هذا الربح يحدد على أساس محاسبة تمسك طبقا للقوانين والأنظمة المعمول بها، على الشركات التي حددها القانون التجاري كما يلي (D.G.I, 1999):



شركات الأسهم؛ الشركات ذات المسؤولية المحدودة؛ شركات التوصية بالأسهم؛ المؤسسات و الهيآت العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري؛ الشركات المدنية المتكونة تحت شكل شركة الأسهم.

2.2. الشركات الخاضعة اختياريًا للضريبة على أرباح الشركات: وهي الشركات التي تكون خاضعة في الأصل للضريبة على الدخل الإجمالي، إلا أن المشرع الضريبي سمح لها بالخضوع للضريبة على أرباح الشركات بشرط تقديم طلب الاختيار مرفق بالتصريح المنصوص عليه في القانون ، لدى مفتشية الضرائب المعنية وهذا الاختيار نهائي و لا يمكن الرجعة فيه مدى حياة الشركة، هذه الشركات تمثل في: - شركات التضامن. - شركات التوصية البسيطة. - جمعيات المساهمة.

ويتوجب على الخاضعين لهذه الضريبة الآتي: مسك محاسبة منتظمة؛ اكتاب وإرسال التصريح (الميزانية الجبائية)؛ تقديم الوثائق الضرورية لإثبات النتائج؛ الدفع التلقائي للضريبة (حسب تواريخ استحقاقها).

3. الإعفاءات من الضريبة على أرباح الشركات:

يمكن حصر الإعفاءات من الضريبة على أرباح الشركات التي منحها المشرع الجزائري، حيث جاءت المادة (138) بجملة من الإعفاءات الدائمة والمؤقتة (عبارات، 2017-2018).

1.3. الإعفاءات المؤقتة: تستفيد من الإعفاء المؤقت كل من:

أ. إعفاء كلي ولمدة ثلاثة سنوات بالنسبة للأنشطة والمشاريع المستفيدة من إعانات الصندوق الوطني لدعم الشباب أو الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة الصندوق، ابتداء من تاريخ بداية النشاط بالنسبة للأنشطة ذات الأولوية المحددة في إطار المخططات التنموية السنوية ، كما يمكن أن ترفع مدة الإعفاء إلى 6 سنوات بالنسبة للأنشطة المراد ترقيةها.

ب. إعفاء لمدة 10 سنوات بالنسبة للمؤسسات السياحية الوطنية باستثناء وكالات السفر.

ت. تستفيد من الإعفاء لمدة ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ بداية ممارسة النشاط، وكالات السياحة والأسفار، وكذا المؤسسات الفندقية حسب حصة رقم أعمالها المحقق بالعملة الصعبة.

2.3. الإعفاءات الدائمة: تستفيد من الإعفاء الدائم كل من:

أ. التعاونيات الاستهلاكية التابعة للمؤسسات والهيئات العمومية.

ب. المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدة و كذا الهياكل التي تتبعها.

ت. لإيرادات المحققة من قبل الفرق و الأجهزة الممارسة للنشاط المسرحي.

ث. التعاونيات الفلاحية للتموين والشراء.

ج. عمليات البيع تأدية الخدمات الموجهة للتصدير.

ح. وتستفيد كذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقامة والمنتجة في ولايات الجنوب والهضاب العليا والمستفيدة من الصندوق الخاص لتنمية ولايات الجنوب الكبير والصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا، من تخفيض في مبلغ الضريبة على أرباح الشركات المستحقة على أنشطتهم المتعلقة بإنتاج المواد والخدمات المقامة على



مستوى هذه الولايات يقدر بـ 15 % لفائدة ولايات الهضاب العليا و 20 % لفائدة ولايات الجنوب وذلك لمدة خمس (05) سنوات ابتداء من أول يناير سنة 2004 ويستثنى من أحكام هذه المادة المؤسسات العاملة في مجال المحروقات (الجريدة الرسمية، 2003).

يهدف المشرع من وراء منحه هذه الإعفاءات باعتبارها إنفاقا ضريبيا يهدف من خلاله إلى تشجيع النشاطات والقطاعات المراد ترقيتها، ودعم القطاع الخاص. يضاف إلى هذا، فإن إخضاع الأرباح المعاد استثمارها إلى معدل مخفض من شأنه دعم تحديث وسائل إنتاج المؤسسات.

4. تحديد الأرباح الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات:

يتشكل الربح الصافي من الفرق في قيم الأصول الصافية لدى اختتام وافتتاح الفترة التي يجب استخدام النتائج المحققة فيها كأساس للضريبة المحسومة من الزيادات المالية، وتضاف إليها الاقتطاعات التي يقوم بها صاحب الاستغلال أو الشركاء خلال هذه الفترة (المماثلة، 2021).

ويقصد بالأصول الصافية، الفائض في قيم الأصول من مجموع الخصوم المتكونة من ديون الغير و الاهتلاكات المالية والأرصدة المثبتة ، ويتحدد انطلاقا من النتيجة الإجمالية المحققة في الدورة ، بالإضافة إلى إدماج تكاليف غير قابلة للخصم وخصم عناصر أخرى ، وهذا من أجل الوصول إلى النتيجة الجبائية التي تقتطع منها الضريبة. وتحسب النتيجة الجبائية وفق للعلاقة التالية (zitoun, 2003):

$$\text{النتيجة الجبائية} = \text{النتيجة الإجمالية للدورة} - \text{التخفيضات} + \text{الاستردادات}$$

وتتحدد النتيجة الإجمالية للدورة بالفرق الناتج بين (Ministère des finances, 2003):

- النتائج المحققة من طرف المؤسسة (مبيعات، عائدات استثنائية)
- ناقص الأعباء المحتملة في إطار ممارسة النشاط (تكاليف عامة ، تكاليف مالية ، اهتلاكات، مؤونات، ضرائب ورسوم مهنية...).

حتى يمكن خصم الأعباء المختلفة من إيرادات الشركة يجب أن تتوفر فيها شروط وهي:

- أن تكون هذه الأعباء مرتبطة أساسا بنشاط المؤسسة.
- أن تكون مبررة ومرتبطة بنفس السنة.
- أن يكون خصمها مسموحا به قانونا.

5. تطور معدلات الضريبة على أرباح الشركات :

تحدد الضريبة على أرباح الشركات بعد التعديلات التي طرأت عليها خلال الفترة 1992 إلى 2015 كما يلي (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2015): 19 % ، بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع؛ 23 % ، بالنسبة لأنشطة المنتجة للمواد والبناء والأشغال العمومية وكذا الأنشطة السياحية؛ -26 % ، بالنسبة للأنشطة الأخرى.



بينما تحدد نسبة الاقتطاعات من المصدر بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات كما يأتي (قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2021): 10%، بالنسبة لعوائد الديون والودائع و الكفالات، ويمثل الاقتطاع المتعلق بهذه العوائد اعتمادا ضريبيا يخصم من فرض الضريبة النهائي؛ 40%، بالنسبة للمداخيل الناتجة عن سندات الصناديق غير الاسمية أو لحاملها ويكتسب هذا الاقتطاع طابعا محررا؛ 20%، بالنسبة للمبالغ المحصلة من قبل المؤسسات في إطار عقد تسيير الذي يخضع إلى الاقتطاع من المصدر. يكتسب هذا الاقتطاع طابعا محررا؛ 30%، بالنسبة: للمبالغ التي تقبضها المؤسسات الأجنبية التي ليست لها منشآت مهنية دائمة في الجزائر في إطار صفقات تأدية الخدمات؛ المبالغ المدفوعة مقابل خدمات من كل نوع تؤدي أو تستعمل في الجزائر والحواصل المدفوعة للمخترعين المقيمين في الخارج، إما بموجب امتياز رخصة استغلال براءاتهم، وإما بموجب التنازل عن علامة الصنع أو أسلوبه، أو صيغته، أو منح امتياز ذلك؛ 10%، بالنسبة للمبالغ التي تقبضها شركات النقل البحري الأجنبية إذا كانت بلدانها الأصلية تفرض الضريبة على مؤسسات جزائرية للنقل البحري، غير أنه بمجرد ما تطبق هذه البلدان نسبة عليا أو دنيا، تطبق عليها قاعدة المعاملة بالمثل.

الجدول رقم 01: معدلات الضريبة على أرباح الشركات

الاصناف	الربح الخاضع للضريبة	المعدل المطبق
معدل عام	أنشطة إنتاج السلع.	19%
	أنشطة البناء الأشغال العمومية و الري والأنشطة السياحية.	23%
	الأنشطة الأخرى.	26%
معدلات الاقتطاع من المصدر	عوائد الديون والودائع و الكفالات.	10%
	المداخيل الناتجة عن سندات الصناديق غير الاسمية ولحامله.	40%
	المبالغ المحصلة من قبل المؤسسات في إطار عقد تسيير.	20%
	عوائد المؤسسات الأجنبية في إطار تأدية الخدمات.	30%
	عوائد شركات النقل البحري الأجنبية إذا كانت المعاملة بالمثل.	10%

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على المادة (150) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2021 ص 36

II. ماهية الصناعة وتصنيفها:

توجد عدة تعريفات متباينة للصناعة ، كما أن القطاع الصناعي يتشكل من العديد من المؤسسات التي تتوزع بين عدة فروع صناعية مختلفة ، حيث أن كل فرع يضم عدة مؤسسات متجانسة من حيث الإنتاج و استخداماته ، ومن هذا المنطلق سوف نتطرق في هذا المحور إلى تعريف وتصنيفات الصناعة .

1. تعريف الصناعة:

تأخذ كلمة "الصناعة" معنيين أساسيين بحسب هدف استخدامها . فالصناعة بمعنى النشاط الصناعي تعني كل الإجراءات المتخذة من قبل الوحدات الاقتصادية في المجتمع من أجل تحويل خام أو سلع وسيطة إلى سلع أخرى تعتبر من وجهة نظرها سلعا نهائية ، وبموجب هذا التعريف نميز الصناعة عن بقية النشاطات الاقتصادية في المجتمع



كالزراعة والخدمات... كما يقصد بها من جهة أخرى أنها: "وحدة نشاط داخل القطاع الصناعي، لذلك فهي تضم كل الوحدات الإنتاجية التي تقوم بإنتاج سلع متقاربة أو تستخدم نفس المادة الخام، أو نفس طريقة الصنع". انطلاقاً من هذا التعريف فإننا نقسم الصناعة بمعناها السابق (كنشاط صناعي) إلى عدة صناعات مثل: صناعة المواد الغذائية وصناعة المنسوجات وصناعة المنتجات الجلدية.... (بالمخرمة أحمد سعيد، 1994).

كما يمكن تعريف الصناعة بأنها "مجموعة المؤسسات التي تقدم منتجات أو خدمات للمستهلكين أو المستفيدين في أسواق معينة، ولها قدرة للقيام بتقديم منتجات بديلة لكل من المؤسسات الأخرى" (HILL, 1992).

و يمكن أيضاً تعريف الصناعة على أنها: (مجموعة من المؤسسات تقدم منتجات أو خدمات يمكن أن تمثل بدائل بعضها بعض وهذه البدائل عبارة عن منتجات أو خدمات تؤدي إلى إشباع الحاجات الأساسية لنفس المستهلك) (بالمخرمة أحمد سعيد، 1994).

2. تصنيفات الصناعة

1.2. تصنيف الصناعة حسب أهمية المنتج: إذا كان تصنيف الصناعات على أساس أهمية المنتج فإنه يمكننا التمييز بين نوعين وهما (مدحت القرشي، 2005):

أ. **الصناعات الثقيلة:** وتشمل صناعة السلع الإنتاجية والاستهلاكية المتطورة كالكيماويات والمنتجات المعدنية ومنتجات البترول والآلات والمركبات.

ب. **الصناعات الخفيفة:** وتتمثل في صناعة السلع الاستهلاكية الأساسية كالصناعات الغذائية، والتبغ والمنسوجات والأثاث والخشب.

2.2. تصنيف الصناعات حسب التكنولوجيا المستخدمة: حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE2005)، فإنه يمكن تصنيف مختلف الصناعات حسب التكنولوجيا المستخدمة إلى ثلاث أصناف وهي الصناعات ذات التكنولوجيا المنخفضة والتي تتميز بعمليات الإنتاج كثيفة العمالة وانخفاض كثافة رأس المال، والصناعات متوسطة التكنولوجيا والتي تتميز بكثافة رأس المال ومهارة اليد العاملة، والصناعات ذات التكنولوجيا المتطورة، ومن أهم مميزاتهما أنها تعتبر من الصناعات كثيفة رأس المال والتكنولوجيا معا (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، 2013).

أ. **الصناعات منخفضة التكنولوجيا:** وتشمل الصناعة الغذائية والمشروبات، صناعة منتجات التبغ، الصناعة النسيجية، صناعة الملابس والمنتجات الجلدية والأحذية، مصنوعات الورق والمنتجات الورقية، صناعة الأثاث والمنتجات الخشبية إضافة إلى الصناعات المتعلقة بالطبع والنشر.

ب. **الصناعات متوسطة التكنولوجيا:** وتضم صناعة تكرير النفط والوقود النووي، صناعة المطاط، الصناعة المعدنية الأساسية والمنتجات المعدنية المصنعة.



ت. **الصناعات عالية التكنولوجيا:** ويتمثل هذا النوع في صناعات الكيمائية وصناعة الآلات والمعدات الالكترونية والحواشيب ، وصناعة الأجهزة والمعدات الكهربائية وأجهزة الاتصالات ، والصناعات المتعلقة بالأجهزة والمعدات الطبية والأجهزة الدقيقة البصرية ، إضافة إلى صناعة المركبات الإلية والمقطورات النقل.

3.2. التصنيف القياسي الدولي للأنشطة الصناعية: حسب التصنيف القياسي الدولي (ISIC) الصادر عن الدائرة الإحصائية للأمم المتحدة والذي يعتبر من أهم التصنيفات وأكثرها استخداما في الإحصاءات الصناعية الدولية ، فإن القطاع الصناعي يتشكل من ثلاث مجموعات رئيسية وهي (مدحت القرشي، 2005):

أ. **التعدين والمقالع (المحاجر):** وتضم هذه مجموعة أربعة فروع صناعية وهي استخراج الفحم الحجري ، والنفط الخام والغاز الطبيعي ، والمعادن النفسية ، واستخراج المواد المعدنية الخام .

ب. **الكهرباء والماء والغاز:** وتضم الصناعة المرتبطة بتوليد الطاقة الكهربائية وتوزيعها، والماء والغاز.

ت. **الصناعة التحويلية:** وتضم هذه المجموعة جميع فروع الصناعات التحويلية الرئيسية وهي كالآتي:

- صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ
- صناعة المنتجات والملابس والصناعات الحديدية
- صناعة الخشب ومنتجاتها بما فيها الأثاث
- صناعة الورق والمنتجات الورقية والطباعة والنشر
- صناعة الكيماويات والمنتجات الكيماوية من النفط والفحم الحجري ومنتجات المطاط والبلاستيك
- صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدني (ماعدات النفط والفحم)
- صناعة المنتجات المعدنية الأساسية
- صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والمكائن والمعدات
- صناعات تحويلية أخرى (وتضم صناعات المجوهرات والمصوغات والأحجار الكريمة)

4.2. تصنيف الصناعات حسب الديوان الوطني للإحصائيات ONS: يتم تحديد بنية القطاع الصناعي في الجزائر حسب الديوان الوطني للإحصائيات على أساس تسع مجموعات رئيسية وهي (فتيحة فيصل منيعي، 2016):

- الطاقة والمحروقات- المناجم والمحاجر - صناعة الحديد و الصلب، و التعدين والصناعة الميكانيكية والكهربائية.
- مواد البناء، الفخار والزجاج . - الصناعة الكيماوية، المطاط والبلاستيك.
- الصناعات الغذائية ، التبغ والكبريت . - الصناعات النسيجية.
- صناعة الجلود والأحذية . - صناعة الخشب والورق .

3. إستراتيجيات تطوير القطاع الصناعي في الجزائر:

مرت استراتيجيات تطوير القطاع الصناعي الجزائري بالمراحل التالية (سليم، 2017-2018):

1.3. إستراتيجية تطور القطاع الصناعي خلال الفترة (1962-1969): تم خلال هذه المرحلة إخضاع المؤسسات الصناعية التي غادرها المعمرون إلى نظام التسيير الذاتي سنة 1963 وإنشاء دواوين وطنية (كديوان الحبوب وديوان التجارة) ، وشركات وطنية (كشركة الكهرباء والغاز ، الشركة الوطنية لتسويق المحروقات) ، مساهمة



القطاع الصناعي كانت بحوالي 20% في الإنتاج الكلي ، وشهدت سنة 1967 ميلاد المخطط الثلاثي الأول في تاريخ الجزائر المستقلة الذي هدف إلى تحقيق استقلال اقتصادي حقيقي .

2.3. إستراتيجية تطور القطاع الصناعي خلال الفترة (1970-1979) : مع بداية السبعينات قررت السلطات الجزائرية انتهاج سياسة اقتصادية شاملة والمبنية على إستراتيجية التصنيع الثقيلة والصناعات المصنعة وتوجيه الإنتاج الصناعي نحو السوق الداخلي وهو ما يعرف بإستراتيجية إحلال الواردات ، باعتبارها أساس الثورة الصناعية والتحرر الاقتصادي ، كما شهدت هذه المرحلة تأميم قطاع المحروقات سنة 1979 ، وبفضل جميع التأمينات تكونت لدى قطاع الدولة قاعدة مهمة في الميدان الصناعي تم تعزيزها ببرنامج التصنيع الواسع الذي قامت به الشركات الوطنية المختلفة ، وأصبحت مهيمنة على الجهاز الإنتاجي الصناعي ، بنسبة تزيد عن 80% (بملول، 1990). وعرفت المخططات الاستثمارية التي تم اعتمادها في هذه المرحلة تطورا كبيرا ، حيث ارتفعت استثمارات المخطط الرباعي الأول (1970-1973) بنسبة 150% مقارنة بالمخطط الثلاثي (1967-1969) ، كما تضاعفت المخصصات الاستثمارية للمخطط الرباعي الثاني (1974-1977) أربع مرات مقارنة بالمخطط الرباعي الأول ، وشهدت جميع المخططات اهتماما كبيرا بقطاع الصناعة الاستخراجية والتحويلية (بملول، 1990).

3.3. إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي خلال الفترة (1980-1989): شهدت هذه المرحلة إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الصناعية العمومية نتيجة عجزها المالي الكبير وعدم قدرة المؤسسات على التحكم والرفع من القدرة الإنتاجية ، ولقد تم وضع المخططين ، الخماسي الأول (1980-1984) والمخطط الخماسي الثاني (1984-1989) وكان يهدف هذين المخططين إلى القضاء على مختلف الاختلالات المسجلة في المخططات السابقة ، كما سعى المخططين إلى تقوية العلاقة بين مختلف القطاعات الاقتصادية ، وتحقيق التكامل بينها ورفع وتيرة التبادل في السلع والخدمات من أجل توسيع السوق الوطنية بالاعتماد على تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، والعمل على تمكين الفرد من التطور التقني عن طريق رفع مستوى التكوين في المؤسسات التعليمية والوحدات الاقتصادية الإنتاجية مع مراعاة أن يتماشى هذا التكوين مع متطلبات التنمية (تومي).

4.3. إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي خلال الفترة (1990-1999): خلال هذه المرحلة تم فتح القطاع الصناعي أمام الشركاء الخواص سواء كانوا أجنبيا أو وطنيين ، كما أن الدولة لم تعد تملك 100% من رأس مال الشركات ، كما عرفت هذه الفترة اهتماما غير مسبوق للسلطات الجزائرية بالانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر وتم إعطاؤه الأولوية من خلال عدة قوانين أهمها قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 الذي تم بموجبه تحرير نظام الاستثمار ، إضافة إلى صدور المرسوم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمارات ، والذي يعطي للاقتصاد الوطني انفتاحا أكثر من خلال تحسين المناخ الاستثماري لجذب رأس المال الأجنبي (بوزيدي، 1999).



5.3. إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي خلال الفترة (1999- إلى يومنا هذا): ومن بين المرتكزات التي تبنتها معالم الإستراتيجية الاقتصادية والصناعية خلال هذه الفترة هي تعميق الإصلاحات الاقتصادية وترقية الاستثمارات وفتح الشراكة مع المستثمرين الأجانب ، إضافة إلى إتمام عملية خصوصية المؤسسات العمومية الغير ناجعة اقتصاديا و ماليًا ، بهدف تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات ودعم التشغيل من أجل الحد من ظاهرة البطالة ، كما عرفت هذه الفترة انفتاح القطاع الصناعي الجزائري على الصناعات ذات التكنولوجيا العالية والمتمثلة في صناعة الأدوية وصناعة السيارات ، وكذا الصناعات الكهرو منزلية وصناعة الهواتف الذكية (سليم، 2017-2018).

4. سياسات تطوير القطاع الصناعي في الجزائر:

وتغطي أربع مجالات كبيرة (عروب رتيبة):

1.4. وضع المؤسسات في مستواها الحقيقي : من خلال تشجيع الإبداع ، تطوير الموارد البشرية وترقية الاستثمار الخارجي المباشر ، عصرنة المؤسسات التي تسجل أهدافها وطرق تسييرها في إطار إستراتيجية التصنيع

2.4. اعتماد الإبداع والصناعة كعوامل محركة للتطور: نظام إبداع داخلي المنشأ عليه تغذية تطور قطاع الصناعة الجزائري، إلا أن هذا التطور التدريجي الذي لا يستطيع أن يكون مؤمنا بحركة السوق وحدها، بل يحتاج لتدخل السلطات العمومية.

3.4. تطوير الموارد البشرية والمؤهلات: هي واحدة من التوجيهات القوية للإستراتيجية الصناعية، تعتبر هذه الأخيرة الرأسمال البشري ليس فقط عامل من عوامل الصناعة مثله مثل الرأسمال المادي ولكنه أيضا عامل قوي بفضل امتصاص التكنولوجيات الصناعية العصرية.

4.4. ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر: والذي يستجيب لسياسة تستهدف تجنيد الإسهامات الخارجية مع توجيهها لتمويل النشاطات ذات الكثافة الرأسمالية العالية ودمج التكنولوجيا الجديدة بفضل التعدد الاقتصادي الداخلي التي تولد (تكنولوجيا التنظيم، التطبيقات الإدارية ، توسع المنافذ للسوق الوطنية) ، الاستثمارات الخارجية المباشرة تلعب دور تكميلي وتدرجي بالنسبة للاستثمار الوطني ، وذلك من خلال سياسة تعمل على تسهيل إرساء الاستثمارات الخارجية المباشرة في النسيج الصناعي وإدماج مفعولها الداخلي لفائدة المؤسسات الوطنية. وفي ظل الأزمة الجديدة الناتجة عن انهيار أسعار النفط سنة 2014 مما جعل الحكومة تتبع نموذج اقتصادي جديد، والذي حولت تطبيقه عامي 2016 و 2019 لمواجهة هذه الأزمة، ويتلخص هذا النموذج في وقف اعتماد البلاد على النفط وجعل الميزانية في خدمة النمو ، مع وضع قاعدة صناعية وإنتاجية من خلال تحسين مناخ المؤسسات وترقية المنتج المحلي ومحاربة الفساد ومن بين الحلول المتبناة نجد الانفتاح على الأسواق الإفريقية من أجل تصدير المنتجات والخدمات الجزائرية إلى بلدان القارة السمراء.

III. دراسة قياسية لتأثير الضريبة على أرباح الشركات على نمو الصناعة خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1992-2018):

يستعرض هذا الجزء دراسة قياسية تهدف إلى تحديد ما إذا كان للضريبة على أرباح الشركات أثر إيجابي على الصناعة خارج المحروقات منذ 1992 إلى غاية 2018 بالاعتماد على برنامج Eviews، كما تم الاعتماد على بيانات سنوية من عدة مصادر لكل من السلسلتين منها : وزارة المالية ، الديوان الوطني للإحصائيات سنة 1992 إلى 2015، المديرية العامة للضرائب ، مديرية العمليات الجبائية والتحصيل ، مكتب الإحصائيات 2019 ، بنك الجزائر ، النشرة الإحصائية الثلاثية ، جوان ، 2019

1. النموذج المستخدم والمتغيرات المستعملة في الدراسة :

لقد تم تقدير نموذج قياسي لاختبار العلاقة بين الضريبة على أرباح الشركات والصناعة في الجزائر وقد أخذ الشكل يعتمد هذا النموذج على الضريبة على أرباح الشركات كمتغير واحد مفسر لنمو الصناعة $IND=F(IBS)$ التالي:

مع إهمال باقي المتغيرات التي ستدخل ضمن بواقي النموذج، ويصبح نموذج القياسي من خلال المعادلة :

$$IND=\alpha+\beta Ibs+\varepsilon t$$

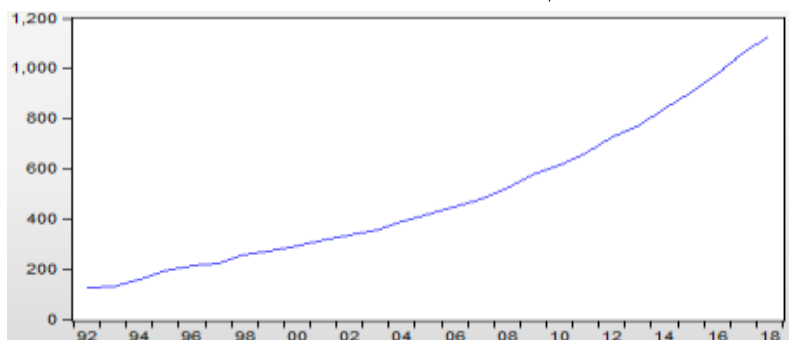
IND يمثل قيم الصناعة (مليار دج) ، Ibs تمثل الضريبة على أرباح (مليار دج)، εt تمثل خطأ التحديد α ، β تمثل معلمات النموذج.

2. عرض النتائج مع التحليل:

1.2. التعريف بمتغيرات الدراسة :

المتغير التابع : وهو المتغير المدروس أو المتغير الداخلي وهو قيم الصناعة خارج المحروقات ، ويرمز له بالرمز IND معبر عنه بمليار دج والشكل الآتي يوضح لنا تطوره خلال الدراسة

الشكل رقم 01: منحني تغير IND



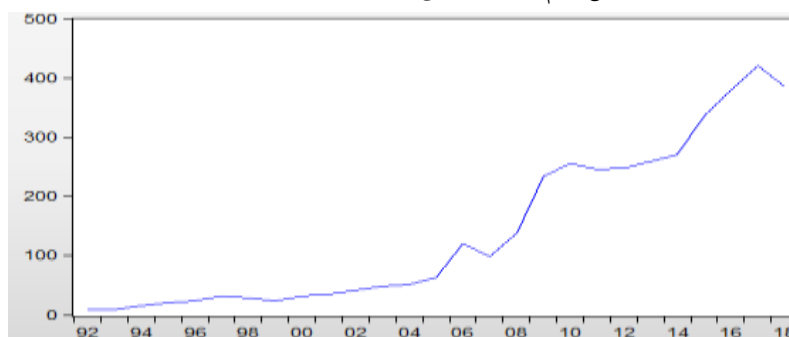
المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

نلاحظ من خلال الرسم أن السلسلة في تزايد مستمر بوتيرة عالية خلال فترة الدراسة من 1992 إلى 2018 وهذا ما يوحي بتطور الصناعات خارج قطاع المحروقات خلال مجال الدراسة للحد من التبعية النفطية



أ. المتغير المستقل: وهو المتغير المفسر للظاهرة المدروسة ، والمتمثل في دراستنا بمتغير واحد وهو قيمة الضريبة على الأرباح ، ويرمز له بالرمز IBS والمعبر عنه بمليار دج والشكل الآتي يوضح لنا تطوره خلال الدراسة:

الشكل رقم 02: منحني تغير IBS



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

نلاحظ من خلال الرسم أن السلسلة في تزايد مستمر بوتيرة متذبذبة ففي السنوات الأولى كانت متزايدة بنسب قليلة إلى سنة 2005 ثم بدأت بالارتفاع بنسب كبيرة إلى سنة 2017 وانخفضت سنة 2018 من أجل تخفيف العبء الضريبي على الشركات مما سيعزز مركزها المالي وتوسيع قدراتها الإنتاجية ، مما يؤدي إلى تشجيع الاستثمار وبالتالي توفير مناصب شغل.

2.2. تحليل نتائج الاختبارات القياسية :

أ- اختبار الاستقرار للمتغيرات : من أجل اختبار متغيرات السلاسل الزمنية (موضحة في الملحق 1) تم الاعتماد على اختبار جذر الوحدة UnitRoot Test لديكي فولر المطور ADF عند مستوى معنوية 5%:

الجدول رقم 02: نتائج اختبار ADF

المتغير	عند المستوى level			الفروقات الأولى			الفروقات الثانية		
	ثابت	ثابت واتجاه عام	لا ثابت لا اتجاه عام	ثابت	ثابت واتجاه عام	لا ثابت لا اتجاه عام	ثابت	ثابت واتجاه عام	لا ثابت لا اتجاه عام
IND	9.9 (1)	2.44 (1)	22.23 (0.9)	1.87 (0.3)	-4.1 (0.22)	-0.06 (0.65)	-8.3 (0)	-8.3 (0)	-8.1 (0)
IBS	0.66 (0.98)	-1.79 (0.67)	2.32 (0.99)	-3.86 (0.007)	-3.95 (0.02)	-3.23 (0.002)			

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews9

نلاحظ من الجدول أن السلسلة الصناعية استقرت في الفرق الثاني وهذا ما تؤكدته القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 أما السلسلة الثانية سلسلة الضرائب استقرت في الفرق الأول وما أكدته أيضا القيمة الاحتمالية أقل من 0.05



ومنه فالتغيرتين لم تتكاملا من نفس الدرجة وبالتالي ليس هناك تكامل مشترك بينهما السلسلة الأولى $I(2)$ ، أما السلسلة الثانية $I(1)$ وبالتالي لا يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك ، وبالتالي يمكن الاعتماد على اختبار الانحدار الذاتي. VAR.

3.2. تقدير نموذج VAR المستخدم في الدراسة : قبل تقدير نموذج VAR ينبغي تحديد عدد درجات التأخر لهذا النموذج بالاستعانة باختبار (VAR LAG ORDER SELECTIR CRITERIO) والذي يركز على معياري AKAIK وSchwars لتحديد طول فترة التأخر المتخلف المثلى في النموذج يجب اختيار القيم الصغرى للمعيارين.

الجدول رقم 03: تحديد فترات الإبطاء الزمني

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-244.7779	NA	55231752	23.50266	23.60214	23.52425
1	-193.5775	87.77211	618816.6	19.00738	19.30582	19.07215
2	-185.3946	12.46925	421631.8	18.60901	19.10640	18.71695
3	-174.9189	13.96751*	235504.9*	17.99228*	18.68863*	18.14341*
4	-172.4098	2.867640	289758.8	18.13426	19.02957	18.32857
5	-169.8384	2.448916	371622.1	18.27032	19.36459	18.50781

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews9

درجة التأخير التي تعطي أقل AKAIK وSchwars هي الدرجة الثالثة أي عدد درجات التأخر في النموذج VAR هو 3.

ومن ثم، أعطت نتائج تقدير النموذج لمتغيرين وثلاث تباطؤات المقدرات التالية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 04 : نتائج تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي

Vector Autoregression Estimates
Date: 11/28/20 Time: 09:34
Sample (adjusted): 1995 2018
Included observations: 23 after adjustments
Standard errors in () & t-statistics in []

	DDY	DX
DDY(-1)	0.330702 (0.24259) [1.36322]	0.195011 (0.38275) [0.51211]
DDY(-2)	0.322702 (0.24405) [1.32226]	-0.080282 (0.38505) [-0.20849]
DDY(-3)	0.488898 (0.24142) [2.02507]	-0.186774 (0.38091) [-0.49034]
DX(-1)	-0.116756 (0.18755) [-0.62218]	0.006449 (0.29508) [0.02178]
DX(-2)	-0.123982 (0.18199) [-0.68125]	-0.313531 (0.28714) [-1.09191]
DX(-3)	-0.017536 (0.18803) [-0.09326]	-0.084746 (0.29566) [-0.28566]
C	-14.05185 (9.82690) [-1.42994]	5.930222 (15.5046) [0.38248]



R-squared	0.995041	0.157032
Adj. R-squared	0.993182	-0.159080
Sum sq. resids	6363.222	15840.43
S.E. equation	19.94245	31.46469
F-statistic	535.0864	0.496761
Log likelihood	-97.29774	-107.7861
Akaike AIC	9.069369	9.981399
Schwarz SC	9.414954	10.32698
Mean dependent	-474.5174	15.89478
S.D. dependent	241.5095	29.22582
Determinant resid covariance (dof adj.)		322592.0
Determinant resid covariance		156112.6
Log likelihood		-202.7920
Akaike information criterion		18.85148
Schwarz criterion		18.54265

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews9

ويمكن استخلاص المعادلة التالية من الجدول :

$$DDIND=0.33*DDIND(-1)+0.32*DDIND(-2)+0.48*DDIND(-3)-0.116*DIBS(-1)-0.12*DIBS(-2)-0.017*DIBS(-3)-14.0518$$

$$Prob F-statistic=0.46$$

$$R-squared=0.99$$

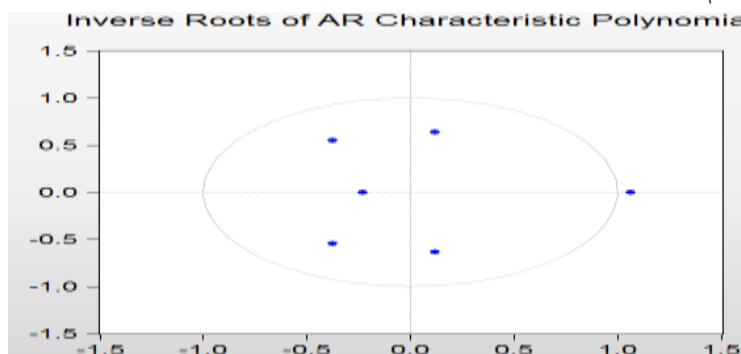
إحصائيا: * معامل التحديد R-squared جودة تفسير النموذج تقدر ب 99% وهي نسبة جيدة
* إحصائية فيشر المقدرة ب 535.08 و احتمالياتها = 0.46 هي أكبر من 0.05 وبالتالي النموذج ليس له معنوية ، ومنه نلاحظ أن النموذج غير مقبول إحصائيا.

اقتصاديا: * هناك علاقة طردية بين نمو الصناعة وقيمتها المؤخرة الأولى (إشارة موجبة) وتعني أن ارتفاع نمو الصناعة خارج المحروقات في سنة يتوقع أن يرتفع في سنة المقبلة
* هناك علاقة عكسية بين الضريبة على أرباح الشركات ونمو الصناعة خارج المحرقات (إشارة سالبة) وهذا ما يعني أن كلما ارتفعت الضريبة أدى بانخفاض الصناعة .

3. اختبار التشخيص :

1.3. دراسة استقرارية بواقي النموذج : للتأكد من مدى استقرارية بواقي النموذج نستخدم اختبار الجذور المتعددة والشكل يوضح ذلك :

الشكل رقم 03 : اختبار L'inverse des racines associées à la partie AR



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews9

من خلال الشكل النقاط تقع تقريبا كلها داخل الدائرة ومنه النموذج VAR(3) مستقر



2.3. دراسة الارتباط الذاتي لبواقي النموذج : لتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي نستخدم اختبار (LM)، حيث الفرضية الصفرية تقرر بعدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج والنتائج ملخصة في الجدول التالي

الجدول رقم 05 : نتائج اختبار (LM)

VAR Residual Serial Correlation LM Test
Null Hypothesis: no serial correlation ...
Date: 11/28/20 Time: 11:11
Sample: 1992 2018
Included observations: 23

Lags	LM-Stat	Prob
1	4.105388	0.3919
2	3.366242	0.4985
3	1.168152	0.8833

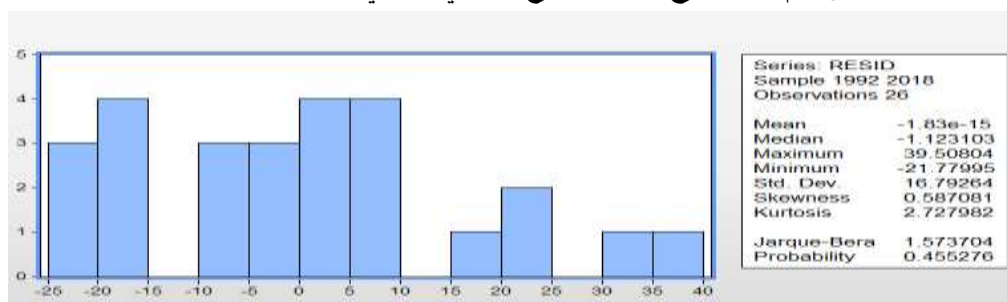
Probs from chi-square with 4 df.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews9

نلاحظ من الجدول أن الاحتمالية تساوي 0.88 وهي أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل فرضية عدم التنص على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

3.3. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي : يستخدم اختبار (Jarque-Bura) للكشف عن طبيعة توزيع بواقي النموذج ، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 04 : نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque-Bura)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews9

من خلال الشكل نلاحظ أن قيمة الاحتمالية للشكلين أكبر من 0.05 ومنه نقبل فرضية عدم التنص على أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، وبالتالي فهي تمثل صدمات عشوائية.

4.3. اختبار غرينجر: يهدف إلى معرفة طبيعة العلاقة بين الرسم على القيمة المضافة ونمو الصناعة خارج المحروقات خلال الفترة (1992-2018):



الجدول رقم 06: يمثل اختبار سببية غرينجر

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 11/27/20 Time: 08:39

Sample: 1992 2018

Lags: 3

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DX does not Granger Cause DDY	23	0.31688	0.8130
DDY does not Granger Cause DX		0.55280	0.6536

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews9

نلاحظ من السطر الأول أن الاحتمالية أكبر من 0.05 وبالتالي فإن الضريبة على أرباح الشركات لا تؤثر على نمو الصناعة خارج المحروقات ، أما السطر الثاني فإن الاحتمالية أكبر من 0.05 وبالتالي فإن نمو الصناعة لا يؤثر على الضريبة على أرباح الشركات ، وهذا ما يعني أن ليس هناك علاقة سببية بينهما ، وهذا ما يتنافى مع صحة الفرضية الثانية.

الخلاصة :

من خلال دراستنا لهذا الموضوع وتحليل الإشكالية المطروحة المتعلقة بتأثير الضريبة على أرباح الشركات على نمو الصناعة خارج المحروقات فقد توصلنا بأنه على الرغم من مساعي السلطات العمومية ترشيد الضريبة على أرباح الشركات بغية خفض العبء الضريبي على المؤسسات الصناعية ، وذلك من خلال إقرار العديد من الإعفاءات الدائمة والمؤقتة كما سبق الإشارة إلى ذلك، إضافة إلى تخفيض معدلاتها إلى 19% و 23% و 26% ، بغية تشجيع المؤسسات الصناعية وذلك بفرض أقل نسبة عليها وتم ملاحظة أن الصناعة في ارتفاع مستمر سواء خفض الضريبة عليها أو لا ومنه تم التوصل إلى النتائج التالية :

- تعتبر الضريبة على أرباح الشركات ضريبة سنوية ، مباشرة ونسبية و تصريحية.
- تفرض الضريبة على أرباح الشركات IBS على الأشخاص المعنوية دون سواها، أما الأشخاص الطبيعية تفرض عليها الضريبة على الدخل الإجمالي IRG.
- تقوم الضريبة على التفرقة بين الأشخاص المعنوية والأشخاص الطبيعية.
- تعتبر الصناعة كمحرك رئيسي لاقتصاد الدول وتؤدي إلى التقليل من هيمنة القطاع النفطي في تمويل الميزانية العامة ، كما تؤدي الصناعة إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية .

في نتائج الدراسة التطبيقية وجدنا أن:

- الفرضية 1: تعالج فكرة أن IBS تؤثر على الصناعة وقد أثبتنا صحة هذه الفرضية نظريا بتأثر معدلات IBS على نتيجة الصافية للمؤسسات الصناعية ، كما تؤثر بطريقة غير مباشرة على قرارات التوسع في الصناعات،



أما قياسيا فتؤثر بعلاقة عكسية ما أثبتته تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي الموضحة في الجدول رقم 4، أي هناك علاقة عكسية بين المتغيرتين الضريبية على أرباح الشركات ونمو الصناعة خارج المحروقات - الفرضية 2 : تعالج فكرة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين IBS ونمو الصناعة ، وتم نفي هذه الفرضية من خلال الدراسة القياسية في اختبار سببية غرينجر حيث لم نجد هناك علاقة سببية بينهما أي كلاهما لا يؤثر في الآخر.

ومنه يتضح أن الجدوى من دراستنا يكمن في إبراز مكانة الضريبة على أرباح الشركات على الهيكل الصناعي الجزائري خارج المحروقات للرفع بالتنمية الاقتصادية وتشجيع وتنويع الصادرات خارج المحروقات وتعزيز القدرات التنموية الوطنية للتخلص من التبعية النفطية. و من خلال الدراسة القياسية لكل الجوانب للضريبة على أرباح الشركات وتأثيرها على الصناعة خارج المحروقات في الجزائر خرجنا بالتوصيات التالية:

- وجب انتهاج سياسة جبائية تعمل على تطوير قطاع الصناعة.
- توسعة الإعفاءات والامتيازات من أجل تطوير القطاع الصناعي.
- محاولة خفض أو إعفاء بعض الصناعات من الضرائب على أرباح الشركات.

الملاحق

الملحق 1: يمثل قيم الضريبة على أرباح الشركات و قيم الصناعة خارج المحروقات في الجزائر للفترة (1992 - 2018)

الوحدة : مليار دج

سنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
IBS	8.23	9.63	14.95	19.69	22.88	31.21	29.18	22.96	31.15
الصناعة خارج المحروقات	127.1	130.8	161.6	193.9	213.4	223.1	256.8	270.3	290.7

2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
35.74	41.47	48.11	51.88	62.54	119.38	99.5	137.6	233.78	255.05
315.2	337.5	355.3	388.1	418.2	449.4	479.8	519.5	577.0	616.6

2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
245.87	248.13	258.29	269.85	335.19	380.38	419.95	385.27
664.2	729.5	771.8	837.7	904.6	975.7	1062	1130.3

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على المصادر التالية:



- وزارة المالية ، الديوان الوطني للإحصائيات سنة 1992 إلى 2015، المديرية العامة للضرائب ، مديرية العمليات الجبائية والتحصيل ، مكتب الإحصائيات 2019.
- بنك الجزائر ، النشرة الإحصائية الثلاثية ، جوان ، 2019.

قائمة المراجع:

- المديرية العامة للضرائب. (2020). المادة 140 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. 32.
- الجريدة الرسمية. (29 12, 2003). المادة 08 من قانون المالية لسنة 2004. العدد 83، 05. الجزائر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2015). المادة 02 من قانون المالية لسنة 2015. الجزائر.
- باخمزة أحمد سعيد. (1994). إقتصاديات الصناعة (المجلد الأول). المملكة العربية السعودية: دار الزهران للنشر والتوزيع.
- بوسبعين تسعديت عروب رتيبة. (بلا تاريخ). أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل استراتيجية الصناعة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية. ملتقى وطني حول الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية أم قطيعة، 11.
- حميد بوزيدة. (2007). التقنيات الجبائية مع تمارين محلولة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- عبد الرحمان تومي. (بلا تاريخ). الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق. الجزائر: دار الخلدونية .
- عبد المجيد بوزيدي. (1999). تسعينات الاقتصاد الجزائري ترجمة جريب أم الحسن. الجزائر: دار هومة للنشر.
- فتيحة فيصل منيعي. (2016). النشاط الإنتاجي في المؤسسات الصناعية (المجلد الطبعة الأولى). الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي .
- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (2021). المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2021، ص 29 الجزائر. والمادة 150 ص 36
- لخضر عبيرات. (2017-2018). فعالية النظام الضريبي من خلال التحصيل في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة - دراسة حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه في العلوم تخصص نقود مالية وبنوك، 136. الأغواط: جامعة عمار ثليجي - الأغواط.
- محمد بلقاسم حسن بملول. (1990). الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي - مثال الجزائر-. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
- مخضار سليم. (بلا تاريخ). دراسة تحليلية تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة تلمسان.



- مدحت القرشي. (2005). الاقتصاد الصناعي (المجلد الثانية). الأردن.
- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. (2013). التقرير السنوي. الأمم المتحدة: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية .
- ناصر مراد. (2004). الإصلاح الضريبي في الجزائر للفترة 1992 – 2003. الجزائر.
- D.G.I. (1994). Le système fiscal algérien. alger: D.G.I.
- D.G.I. (1999). système Fiscal Algérien. 10.
- Hill, G. . (1992). Strategic Management Theory: An Integrated Approach (Vol. Houghton Mifflin Company). USA: " and.ed, Houghton Mifflin Company.
- Ministère des finances, D. (2003). Le système fiscale algérien. 05. Alger.
- Zitoun, T. (2003). Comptabilité des société. Berti édition, 19. Alger.